مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 116-127

التنويع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2013-2017

Sectoral diversification and its impact on Algeria's economic growth for 2013-2017

بن با جلول[1]
أ.د بن العارية حسين[2]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة 2013/2017، واحتوت هذه الدراسة على عرض أهم القطاعات التنموية التي تمتلكها الجزائر باعتبارها بلدا ذو ثروات اقتصادي مختلفة على غرار قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة والخدمات. واعتمدت الدراسة على مقياس هيرفندل-هيرشمانلقياس وتركيب ونسبة النمو الاقتصادي ومدى تنوعه. وخلصت إلى ان معالم التنويع الاقتصادي الذي سعت إليه الجزائرلم تصل بعد إلى النسبة المثلى وهي الصفر، كما اوصت بضرورة ضمان مشاركة جل القطاعات في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا بإقرار جملة من الإصلاحات الهادفة.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصـــادي، تنويع قطاعي، تنمية، نفط، حوكمة

Abstract :

This study aims at measuring the degree of sectoral diversification and its impact on economic growth in Algeria for the period 2013-2017. This study included the presentation of the most important developmental sectors that Algeria possesses as a country with different economic resources such as industry, agriculture, tourism and services. The study was based on the Herfindel-Hirschmann scale of measurement, composition, and percentage of economic growth and its diversity. And concluded that the economic diversification features sought by Algeria have not yet reached the optimal ratio of zero, and recommended the need to ensure the participation of most sectors in the growth of GDP, and this by the adoption of a number of targeted reforms.

Key words: economic growth, sectoral diversification, development, oil, governance

مقدمة :

تختلف استراتيجيات الدول التنموية باختلاف أهدافها المسطرة، فمنها ما يعتمد قياس النمو بنماذج تنموية حققتها دول اخرى، ومنها يعتمد قياس النمو بنماذج تنموية للدولة نفسها في فترات تنموية مختلفة، ويبقى تحسين وزيادة معدلات النمو هو العامل الاساسي لكل من النموذجين، وتراعي الدول في عملية القياس على عدة شروط وضوابط تختلف باختلاف مكونات اقتصاداتها الامر الذي يجعلها تختلف في الخيارات الاستراتيجية التي تتبناها.

[1] طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.

[2] استاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد دراية أدرار.

ولعل من بين أهم وأنجع الخيارات التنموية في الدول التي تعتمد على مورد وحيد خيار التنويع الاقتصادي باعتبارهأحد ابسط انواع الخيارات التنموية حيث يقلل من احتمالات المخاطرة والوقوع في الاخطاء والازمات الاقتصادية الاستشرافية، وحيث يعد في مفهومه إنعاش وتقوية بقية القطاعات التنموية التي تحتويها البلد وهي في حالة خمول.

وعلى غرار الدول النفطية النامية، فإن الجزائر تعتبر ميدانا خصبا لتجريب خيار التنويع الاقتصادي باعتبارها تعتمد بشكل كبير جدا على الموارد النفطية من جهة، وباعتبارها تحتوي على عدة قطاعات استراتيجية مهمة وكبيرة في الحجم، الامر الذي يشجع اصحاب القرار في الجزائر إلى تبني خيار التنويع الاقتصادي.

اشكالية الدراسة :

استنادا لما سبق، ولكون الجزائر بلد تجتمع فيه مزايا أي بلد صناعي ومزايا أي بلد زراعي وكذا مزايا أي بلد سياحي، ولكون الجزائر ايضا بلد لازال يعتمد على المورد الوحيد (النفط)، فانه يتبادر إلى الاذهان كيف سيؤثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

المحور الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

أن التنويع الاقتصادي يعتبر استراتجية تسعى إليه جل الدول، لما لها من أهمية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال الرفع من نمو الناتج الداخلي، وهناك العديد من الدراسات التي حاولت أن تقيس نسب مساهمة التنويع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي، لعل أبرزها معادلة هيرفندال- هيرشمان

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

يعد التنويع بشكل عام تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية، والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ومن ناحية أخرى ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[1].

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يُعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي، وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني

بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلالا للواردات. ويتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[2]

2- أهداف التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع الاقتصادي بشكل رئيسي باعتباره عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل على الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد مستقل عن البترول، حيث يمكن حصر أهدافه عموما في النقاط التالية[3]:

-توسع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؛

-تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

-زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛

-تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛

-خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛

-توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.

3- مقومات التنويع الاقتصادي:

من أهم مقومات التنويع الاقتصادي ما يلي:

3-1 نوعية وحجم المؤسسات:

يشير تقرير البنك الدولي لعام 2009، إلى أن التنويع الاقتصادي يعتمد على مقومات متعددة من أهمها نوعية المؤسسات؛ حيث يُرى في الاعتماد على المؤسسات الملائمة منطلق رئيسي في تنويع صادرات تقوم على بنية تحتية فعالة، ونظم اتصالات متطورة لخفض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة، بالإضافة إلى وجود بيئة اقتصادية مستقرة يحرك نشاطها قطاع مالي متطور، ومؤشرات انفتاح تجارية مرتفعة للقدرة على دخول الأسواق من أجل تعزيز تنافسية السلع المنتجة، والمصدرة دون إهمال القطاع الخاص، ويشيد الخبراء الاقتصاديون بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي، ويعزى عدم مقدرة بعض الاقتصاديات خصوصا الإفريقية لاعتمادها على مؤسسات كبيرة غالبا ما تكون للقطاع العام وبالتالي لا تقوم على أسس الربحية والتنافسية.

3-2 الحوكمة:

تعتبر الحوكمة ثاني أهم ركائز التنويع الاقتصادي في ظل توفر الرشادة والعقلانية، وتبني خطط إستراتيجية تهدف لاستدامة التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة بالسبل التي تضمن تطوير القطاعات

غير الريعية لدعم الأداء الاقتصادي، واستدامة النمو سواء تعلق الأمر بالأجهزة التشريعية أو الأجهزة التنفيذية، فقيام كل جهاز بالمهام المخولة إليه يحقق الشفافية والنزاهة.

كما أن القضاء على التباطؤات التشريعية والتنفيذية هو تحد قائم بالنسبة للدول الريعية، بحيث كثيرا ما تصدر قرارات في ظروف غير مناسبة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل تغير القواعد القانونية. ولتجنب ذلك لابد من تبني نماذج القياس والمحاكاة والتنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية للتعامل معها، والتخفيف من حدة الأزمات[4].

4- مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات للتنويع الاقتصادي أهمها:

4-1 معدل ودرجة التغير الهيكلي: وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.

4-2 درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط: من المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

4-3 تطور إيرادات النفط والغاز: كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط..

4-4 تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي: وهذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

4-5 تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي: وهذا المؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

إن هذه المؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي:

المقياس الأول: هو مقياس هيرفندل- هيرشمان Herfindal-Hirshman

يعتمد هذا المقياس على قياس، وتركيب ونسبة المتغير، ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها،ويطبق بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي.

والمقياس الثاني: هو مقياس جيني [5] Gini Index

ويستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أومتساوي.

ثانيا: النمو الاقتصادي

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 116-127

1- تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي[6].

ثالثا: دور التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة

تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية. والتنمية المستدامة تعمل على التعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن والمستقبل على حد السواء. ولقد أكد ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام 1983والمعروف شعبيا باسم تقرير لجنة " بورتلاند" (1987) على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة."

والتنمية المستدامة في جوهرها، هي عملية التغيير في استغلال الموارد، اتجاه الاستثمارات، واتجاه التكنولوجية تطوير؛والتغيير المؤسسي كلها في تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات. ولقد حدد التقرير مفهومين أساسيين في تعريف التنمية المستدامة:

- مفهوم "الحاجات"، ولا سيما الاحتياجات الأساسية للفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى.
- فكرة الحدود من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية[7].

المحور الثاني: واقع التنويع القطاعي بالجزائر وإسهاماته في النمو الاقتصادي للفترة 2013-2017

بغرض الوقوف على واقع التنويع القطاعي بالجزائر وأثره على النمو الاقتصادي سنعتمد على المعطيات الرسمية الواردة في تقرير بنك الجزائر، وهذا من خلال مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي، والتشغيل، بالإضافة إلى قياس التنويع القطاعي باستخدام معادلة هيرفندال- هيرشمان.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 116-127

أولا: التوزيع القطاعي ومساهمته في إجمالي الناتج الداخلي بالجزائر للفترة 2013-2017

يظهر الجدول الموالي التوزيع القطاعي للناتج الداخلي، والقيمة المضافة لكل قطاع من حيث القيمة ونسبة مساهمته.

الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالجزائر للفترة 2013-2017

القطاع	بالمبالغ					بالنسب				
	2013	2014	2015	2016	2017	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3608.8	29.8%	27.0%	18.8%	17.4%	19.1%
القطاعات الأخرى	10440.2	11328.7	12214.2	13042.0	13898.9	62.7%	65.8%	73.1%	74.9%	73.5%
الفلاحة	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9	9.9%	10.3%	11.6%	12.3%	12.3%
الصناعات خارج المحروقات	771.8	837.7	904.6	975.7	1037.0	4.6%	4.9%	5.4%	5.6%	5.5%
بناء وأشغال عمومية	1627.4	1794.0	1917.2	2069.3	2213.6	9.8%	10.4%	11.5%	11.9%	11.7%
خدمات خارج الإدارة العمومية	3849.8	4186.4	4546.6	4837.8	5153.9	23.1%	24.3%	27.2%	27.8%	27.3%
خدمات الإدارة العمومية	2551.2	2738.4	2910.7	3018.9	3175.5	15.3%	15.9%	17.4%	17.3%	16.8%
حقوق ورسوم على الواردات	1239.7	1242.1	1353.7	1339.1	1398.9	7.4%	7.2%	8.1%	7.7%	7.4%
إجمالي الناتج الداخلي	**16647.9**	**17228.6**	**16702.1**	**17406.7**	**18906.6**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**
الناتج الداخلي الحقيقي	**14096.7**	**14490.2**	**13791.4**	**14387.8**	**15731.1**					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2017

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 116-127

يظهر الجدول أعلاه أن الناتج الدخلي الخام تميز بالتذبذب خلال الفترة 2013-2017 حيث سجل سنة 2013 16647.9 مليار دج بنسبة نمو في الحجم الحقيقي قدرت ب 2.8%، هذا وعرف النشاط الاقتصادي تباطؤ في النمو بسبب تردد نمو الطلب الإجمالي وإنخفاض إنتاج المحروقات، في حين سجل الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 17228.6 مليار دج بنسبة نمو في الحجم الحقيقي 3.8% وقد توسع النشاط الاقتصادي في هذه السنة بسبب الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات والبناء والفلاحة، وقد تواصل توسع النشاط الاقتصادي في سنة 2015 على نفس وتيرة سنة 2014 بفضل نفس الأسباب السالفة الذكر في سنة 2014 حيث بلغ إجالي الناتج الداخلي 16702.1 مليار دج بنسبة نمو 3.7% ، هذا وقد ارتفع إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2016 ليبلغ 17406.7 مليار دج، لكن سجل تراجع في نسبة النمو حيث بلغت 3.3% وهذا بسبب تباطؤ النمو في القطاعات خارج قطاع المحروقات، وفي سنة 2017 عرف النشاط الاقتصادي تباطؤ والمقاس بنمو الإنتاج الداخلي وهذا بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات، من حيث القيمة قدر إجمالي الناتج الداخلي 18906.6 مليار دج ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا ب 1.6% وهو أضعف نسبة نمو خلال فترة الدراسة 2013-2017.

وبالرجوع إلى مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي نجد أن قطاع المحروقات سجل أعلى نسبة مساهمة في سنتي 2013 و2014 متبوعا بقطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة ليأتي قطاع الفلاحة ثم يليه قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية، لكن الأمر اللافت للانتباه هو تسارع وتيرة النمو في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي حيث ارتفعت من 10440.2 مليار دج سنة 2013 إلى 13898.9 مليار دج وتعود أسباب هذه الزيادة إلى الإجراءات التحفيزية التي أقرتها الحكومة لتشجيع التنوع الاقتصادي خارج المحروقات بالإضافة إلى عدة نقاط تم تسجيلها في القطاعات الآتية:

1- قطاع الفلاحة

سجلت ارتفاعا في نسبة المساهمة في الناتج الداخلي خلال فترة الدراسة 2013-2017 وهذا راجع لارتفاع نسبة نمو أغلب المحاصيل الزراعية خاصة الخضر الجافة والحمضيات والحبوب، واللحوم الحمراء والبيضاء والتمور.

2- قطاع البناء والأشغال العمومية

عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة حيث انتقل من 1627.4 مليار دج سنة 2013 إلى 2213.6 مليار دج سنة 2017 مدعوما بالنفقات العمومية لفائدة قطاع السكن والذي أولت له الحكومة اهتمام خاص في جميع البرامج والصيغ السكنية، بالإضافة إلى المستوى العال للنفقات العمومية في البنى التحتية،

كالطريق السيار، مطار الجزائر الدولي، جامع الجزائر وهو ما سمح بتوسع النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية.

3- قطاع الصناعة

شهد قطاع الصناعة نسبة مساهمة في الناتج الداخلي متزايدة من سنة لأخرى حيث قفز من 771.8 مليار دج سنة 2013 إلى 1037 مليار دج سنة 2017 وهذا راجع إلى معدلات النمو الإيجابية لبعض فروع النشاط الصناعي وتطورها لا سيما الصناعات الغذائية، والطاقة والماء، ومواد البناء.

4- قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة

سجلت الخدمات المسوقة وغير المسوقة نسب مساهمة معتبرة في الناتج الداخلي ففي سنة 2017 مثلا بلغت 8329.4 مليار دج وهي تمثل 44.1% من إجمالي النتاج الداخلي، ويعتبر أهم قطاع نشاط في الاقتصاد الوطني فهو يشغل 6.4 مليون شخص، وخص انتعاش وتيرة توسع نشاط الخدمات المسوقة كل فروع النشاط باستثناء الخدمات المقدمة للأسر، ونفس الملاحظة نسجلها في الخدمات المسوقة.

5- قطاع المحروقات

سجل قطاع المحروقات انخفاضا في نسبة المساهمة في الناتج الداخلي بداية من سنة 2013 إلى سنة 2016، حيث انخفض من نسبة مساهمة ب 29.8% سنة 2013 إلى 17.4% سنة 2016 وهذا راجع إلى الانخفاض في الإنتاج من جهة والهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبترول، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي في سنة 2017 إلى 19.1% وهذا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول، وتحسن الأسعار عند التصدير.

انطلاقا مما سبق يتضح جليا أن الإجراءات الحكومية الرامية إلى رفع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي قد أتت ثمارها خلال فترة الدراسة 2013- 2017، لكن لازالت في حاجة إلى الدعم وتحيين القوانين والإجراءات التنظيمية الرامية إلى التنويع القطاعي، لأن الاقتصاد الوطني لا زال يعاني من عدم التنويع القطاعي وتركيزه على قطاع المحروقات الغير مستقر.

ثانيا: قياس درجة التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2013-2017

إن الأرقام السابقة تدل على مدى التنويع الإقتصادي في الدولة إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013-2017، سنعتمد على مؤشر وحيد يقس مدى التنوع الاقتصادي، إلا وهو مقياس هيرفندل- هيرشمانHerfindel-Hirshman.

يعتمد مقياس هيرفندل- هيرشمان على قياس وتركيب ونسبة المتغير، ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي، حيث يأخذ مؤشر هيرفندال القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كامل، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

وصيغة معادلة هيرفندال- هيرشمان هي[8]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\Sigma(Xi/X)2} - \sqrt{(1/N)}}{1 - \sqrt{(1/N)}}$$

حيث أن:

Xi: تمثل الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X:تمثل الناتج المحلي الإجمالي

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

عندما يقترب من الصفر، فهذا يعني أن هناك تنوع بمعنى أن كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي

والجدول الموالي يوضح قيم هيرفندال- هيرشمان المتحصل عليها للفترة 2013-2017

الجدول رقم02: قيم H-H 2013-2017 للفترة

	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة H-H	0.65	0.65	0.64	0.65	0.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج المعادلة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيم HH المحسوبة للفترة 2013 -2017 لم تقترب من الصفر بل اقتربت من الواحد وهو ما يدل على عدم وجود تنوع قطاعي بالاقتصاد الجزائري يساهم في النمو الاقتصادي

وتطور الناتج الداخلي، أي أن مقدار التنوع ضعيف جدا وهو ما يعني أن الناتج الداخلي متمركز حول قطاعي المحروقات والخدمات، وهذه النتيجة تؤكد ما توصلنا إليه من قبل.

ثالثا: مساهمة القطاعات في التشغيل للفترة 2013-2017

من بين المؤشرات المعتمدة لقياس ومعرفة نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي نجد مساهمة القطاع في التشغيل ودوره في امتصاص البطالة.

حيث أن الجدول الموالي يظهر التوزيع القطاعي لمناصب الشغل بالجزائر للفترة 2013-2017

الجدول رقم 03: السكان النشطون، الشغل والبطالة بالجزائر للفترة 2013-2017

	2013	2014	2015	2016	2017
السكان الناشطون	11964	11453	11932	12117	12298
السكان الناشطون فعلا حسب القطاعات (الشغل)	10788	10239	10594	10845	10859
الفلاحة	1141	899	917	865	1102
قطاعات أخرى	9647	9340	9677	9980	9757
صناعة	1407	1290	1377	1465	1493
أشغال عمومية وبناء	1791	1826	1776	1895	1847
نقل واتصالات، التجارة والخدمات	6449	6224	6524	6620	6417
العاطلون عن العمل (البطالة)	**1175**	**1214**	**1338**	**1272**	**1440**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

من الجدول أعلاه يتضح حجم اليد العاملة هو في تزايد من سنة لأخرى حيث انتقل من 10.79 مليون شخص سنة 2013 إلى 10.86 مليون شخص، لكن وتيرة نمو الشغل متباطئة، خصوصا إذا ما قارنها بنسب البطالة والتي هي الأخرى في زيادة مستمرة حيث انتقلت من 1.17 مليون شخص سنة 2013 إلى 1.44 مليون شخص سنة 2017 عاطل عن العمل،

وبالعودة إلى نسبة مساهمة القطاعات في التشغيل نجد أن أهم قطاع في التشغيل هو قطاع التجارة والاتصالات والخدمات إذ يشغل إلى غاية سنة 2017 6.4 مليون شخص أي ما نسبته 59.1% من التشغيل الإجمالي. متبوعا بقطاعي الأشغال العمومية والصناعة تواليا وهذا نتيجة لتوسع وتطور الصناعات الغذائية والبلاستيكية، ونشاط تركيب السيارات وهو ما سمح بالرفع من نسب التشغيل، أما قطاع الفلاحة فنجد أن نسب مساهمته في التشغيل هي في تزايد وقد بلغت ذروتها سنة 2017 إذ شغل 1.102 مليون شخص ويرجع هذا الارتفاع إلى الاهتمام المتزايد بالإنتاج الفلاحي خصوصا بعد الإجراءات التشجيعية والمرافقة والدعم الذي وفرته الحكومة لهذا القطاع

الخاتمة:

تسعى جلى دول العالم متقدمة ونامية إلى تحقيق نسب نمو اقتصادي مثلى ومستقرة من خلال الزيادة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا لن يتأتى إلا بتنويع القطاعات والأنشطة الاقتصادية المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي، وسعت الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة خلال السنوات محل الدراسة إلى تنويع القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي من خلال إقرار جملة من الإصلاحات والتي مست العديد من القطاعات كقطاع المالية من خلال الإجراءات التحفيزية الجبائية والجمركية المرتبطة بالتصدير وإنشاء المشاريع الاستثمارية، وقطاع الفلاحة وهذا بتوفير الدعم والمرافقة للمستثمرين في الفلاحة وتشجيعهم على التصدير، ومن خلال هذه الدراسة تم الوقوف على مجموعة من النتائج:

- ✓ بدأت تبرز معالم التنويع الاقتصادي الذي سعت إليه الجزائر، إلا أنها لم تصل بعد إلى النسبة المثلى وهي الصفر وفق مقياس هيرفندل– هيرشمان؛
- ✓ مساهمة قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة مساهمة معتبرة في نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات؛
- ✓ زيادة نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في نمو الناتج الداخلي بوتيرة متصاعدة خلال سنوات الدراسة؛
- ✓ لا زال قطاع المحروقات يسيطر على نمو الناتج الداخلي محققا أكبر نسبة مساهمة؛
- ✓ بالرغم من ارتفاع نسب التشغيل في القطاعات المساهمة في نمو الناتج الداخلي، إلا أن ذلك صاحبه زيادة في نسب البطالة.

انطلاقا مما سبق يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- ✓ ضرورة تنويع الأنشطة داخل القطاعات المساهمة في نمو الناتج الداخلي، بالإضافة تنويع القطاعات؛
- ✓ ضرورة ضمان مشاركة جل القطاعات في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا بإقرار جملة من الإصلاحات الهادفة.

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي: مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31، العراق، 2014، ص 57.

[2] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 332.

[3] أشواق بن قدور، محمد مدياني، التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، الجزائر، 2017، ص 118.

[4] طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، مخبر التكمل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية–أدرار، 2018، ص 150.

[5]محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العامة للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، ابريل 2017، ص 77.

[6]مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، أنظر الموقع الإلكتروني: www.startimes.com.

[7]موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 141.

[8] د الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

قائمة المراجع:

1. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي: مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31، العراق، 2014.
2. بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2018.
3. أشواق بن قدور، محمد مدياني، التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، الجزائر، 2017.
4. طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2018.
5. محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العامة للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، ابريل 2017.
6. موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016.
7. مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.